

## البعء الإقليمي للأزمة الليبية وفق منظور مدرسة كوبنهاغن

### *The regional dimension of the Libyan crisis according to the perspective of the Copenhagen School*



طالبة الدكتوراه/ نوال بومليك<sup>2,1</sup>

<sup>1</sup> جامعة الجزائر 3، (الجزائر)

<sup>2</sup> المؤلف المراسل: nawel.boumelik@univ-sba.dz

تاريخ النشر: 2021/09/28

تاريخ القبول للنشر: 2021/07/19

تاريخ الاستلام: 2021/04/18



مراجعة المقال: اللغة العربية: د. / فريد خلفاوي (جامعة الوادي) اللغة الإنجليزية: د. / نورة أبرسيان (جامعة بورداس)

#### ملخص:

تعدّ مدرسة كوبنهاغن لأبحاث الأمن والسلام من أبرز المدارس التي قدمت إسهامات نظرية في توسيع مفهوم الأمن، وفي هذا الإطار كان لباري بوزان "Barry buzan" وأول ويفر "Ole Weaver" دور بارز في التأسيس لبناء تصور أممي جديد، فبالإضافة إلى توسيع قطاعات الأمن ونظرية الأمنة نجد إسهاماتهم النظرية الخاصة بتفسير البعد الإقليمي للأمن (نظرية مركب الامن الإقليمي)، الذي يعدّ إقليمية الأمن ظاهرة علائقية، كون الأمن علائقيا فلا يمكن إدراك الأمن القومي لأي دولة بعيدا عن محيطها الإقليمي. من هذا المنطلق واعتمادا على أبرز الإسهامات النظرية الخاصة بتفسير البعد الإقليمي للأمن يتساءل المقال عن العلاقة بين الأزمة الليبية وعدم الاستقرار في المنطقة، حيث تعدّ الأزمة الليبية من أبرز الأزمات التي ضربت الأمن الإقليمي، وهو ما يشكل تهديدا للأمن القومي لدول الجوار. الكلمات المفتاحية: مدرسة كوبنهاغن؛ الأمن الإقليمي؛ نظرية مركب الأمن الإقليمي؛ الأزمة الليبية.

#### **Abstract:**

*The Copenhagen School of Security and Peace Research is one of the most prominent schools that have made theoretical contributions to the expansion of the concept of security. In this context, "Barry Buzan" and "Ole Weaver" had a prominent role in establishing a new security perception. In addition to expanding the security sectors and security theory, we find their theoretical contributions to the interpretation of the regional dimension of security complex (regional security complex theory), which is considered regional security though a Relational phenomenon, since the security is relational. The national security of any country is not perceived far from its regional environment. From this standpoint and based on the most prominent theoretical contributions to the interpretation of the regional dimension of security, the research tackles the relationship between the Libyan crisis and instability in the region, where the Libyan crisis is one of the*

*most prominent crises that it hit regional security, which poses a threat to the national security of neighboring countries.*

**Key words:** *Copenhagen School; Regional security; Security compound; Libyan crisis.*

#### مقدّمة:

شكّلت مدرسة كوبنهاغن إطاراً تحليلياً جديداً في حقل الدراسات الأمنية، حيث ارتكزت في بناء تصورها الأمني على ثلاثة مستويات للتحليل (الفرد، الدولة، النظام السياسي) مع توسيع قطاعات الأمن ليشمل (البعث الاقتصادي، والبيئي والمجتمعي والسياسي والعسكري)، إضافة إلى البعث الإقليمي للأمن أين يتم تصنيف الدول إلى مجتمعات أمن إقليمية، فبالإضافة إلى مفهوم الأمن المجتمعي والأمننة تحاول نظرية مركب الأمن الإقليمي شرح كيفية تقديم المستوى الإقليمي لأفضل تفسير للظواهر في العلاقات الدولية، وفي هذا الصدد قدم كل من باري بوزان Buzan وأول وايفر Waever نظرية مركب الأمن الإقليمي في دراستهما تحت عنوان "People, States and Fear" التي تمنح أداة جيدة لتصور الأمن الإقليمي، حيث شكل المستوى الإقليمي حسب لارك و مورغان في عالم ما بعد الحرب الباردة مركز اهتمام دارسي الشؤون الأمنية، أين أوضحت معظم الدول تدير علاقاتها الأمنية من منطلق الإقليمية، ومن منطلق أن الأمن ظاهرة علائقية فلا يمكن تصور أمن الدولة الداخلي بعيداً عن أمن دول المنطقة الإقليمية، حيث أسقط التحليل الإقليمي للأمن مفهومة النظام الوستفالي للدولة، وأن لهذه الأخيرة التحكم الحصري فيما يجري في بيئتها الوطنية، لتثبت فشل الدولة في حفظ أمنها وبقائها بعيداً عن بيئتها الإقليمية، وأهمية هذا المستوى في بناء التصور الأمني للدول على المستوى المحلي والإقليمي وحتى الدولي.

بالرجوع إلى الحالة الواقعية للدراسة (الأزمة الليبية) فيمكن عدّ الأزمة الليبية من أبرز النماذج التي يمكن تحليل تداعياتها وفق منظور التحليل الإقليمي، فمع تزايد حدة الأزمة الليبية داخليا وامتدادتها عبر الوطنية تجدد الجدل القائم حول الإشكاليات التي تهدد الأمن الإقليمي في ظل عدم الاستقرار في ليبيا. وبناء عليه تحاول الورقة البحثية هذه دراسة تداعيات الأزمة الليبية على المستوى الإقليمي وفق منظور مدرسة كوبنهاغن، ومن هنا تنطلق الدراسة في تحليلها من الإشكالية التالية:

كيف ساهم التصور الأمني على المستوى الإقليمي في تفسير تداعيات الأزمة الليبية على

محيطها الإقليمي؟

فرضية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية تطرح الدراسة الفرضيات التالية:

تنطلق مدرسة كوبنهاغن في تفسيراتها الإقليمية للظواهر الأمنية من منطلق التفسير الإقليمي

لأمن.

هناك علاقة بين عدم الاستقرار في ليبيا والسياق الإقليمي المضطرب.

### منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة، حيث تضمن هذا المنهج جميع البيانات حول دولة معينة أو نظام سياسي معين أو فئة أو أقلية معينة، أو ظاهرة سياسية معينة". (شيخ، 2003، ص56). وقد تم استخدام هذا المنهج من خلال اختيار الحالة الليبية كنموذج عن الأزمات الإقليمية بدءاً بدراسة ديناميكياتها والآثار أو النتائج المترتبة عنها على الأمن الإقليمي.

### خطة الدراسة:

قسمت الدراسة إلى أربعة مباحث:

- المبحث الأول: الإسهامات النظرية لمدرسة كوبنهاغن في تفسير البعد الإقليمي للأمن.
- المبحث الثاني: الأزمة في ليبيا: قراءة في تطور كرنولوجية الأحداث.
- المبحث الثالث: تداعيات الأزمة الليبية وفق المنظور الإقليمي للأمن.
- المبحث الرابع: الجهود الإقليمية لتسوية الأزمة الليبية.

### المبحث الأول:

#### الإسهامات النظرية لمدرسة كوبنهاغن في تفسير البعد الإقليمي للأمن

إن تجديد الدراسات الأمنية التي انفرد بها كل من باري بوزان و وايت وأولي وايفرينطلق من عدم الاقتناع وكذا الحاجة إلى تأسيس نظريات تتكيف وواقع العالم المعاصر، ليتحول هذا الانفراد إلى عمل وإبداع واستحواذ من خلال تأسيس كتاب "الأمن إطار جديد للتحليل" الذي يعدّ المرجع الأساسي لمدرسة كوبنهاغن، وفي هذا الكتاب وضعت مجموعة من التصورات حول الأمن انطلاقاً من تعريف موسع للأمن يشمل كل أشكاله الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والغذائية والصحية والبيئية... إلخ، كما يشمل تصورا منهجيا عن وحدة التحليل أو ما يسمى بالوحدة المرجعية أو الموضوع المرجعي (الفرد/ المجموعة/ المجتمع/ الدولة/ الإقليم/ الجهة/ العالم)، إلى جانب الحديث عن الفاعل؛ هل الإنسان أم الدولة؟ مع التأكيد على أن الدولة ليست الوحيدة هدفاً أو غاية عملية الأمن، ولكن أيضاً الأفراد والعالم، وتحدثت المدرسة حول القطاعات الخمسة للأمن؛ القطاع العسكري والقطاع السياسي والقطاع الاقتصادي والقطاع المجتمعي والقطاع البيئي، كما صاغت المدرسة ما اصطلح عليه بمفهوم الأمن المجتمعي ونظرية الأمن التي صاغها أول ويفر "Ole Waever"، نجد إسهامات بوزان "Buzan" من خلال نظريته "مجتمعات الأمن الإقليمية" لتحليل مسألة الأمن الإقليمي "Security Regional"، وفي هذا السياق يقترح باري بوزان "Buzan Barry" مفهوم مركب الأمن "كنموذج لفوضوية مصغرة".

#### المطلب الأول: الأمن الإقليمي: مقارنة مفاهيمية

يُعدّ المنظر البريطاني (Barry B uzan) أول من طرح مفهوم الأمن الإقليمي (Regional Security Complex) في كتابه (people, states & fear)، حيث نتج عن هذا التحول في مفهوم الأمن ظهور مصطلح الأمن المركب Security complex لتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم، فحسب باري بوزان كل الدول

تنطلق في تحديد علاقاتها الأمنية الأساسية مع بعضها بعضاً من منطلقات إقليمية، أين يسيطر الإقليم على منظور الأمن، وقد أعاب باري بوزان على الواقعيين عدم تمييزهم بين الإقليمي والدولي. (الحربي، 2008، ص 25).

تكمن أهمية المستوى الإقليمي في إعطاء تحليل أعمق للقضايا المتعلقة بالإقليم، وقد حاول (Barry Buzan) و (Ole Weaver) وضع تعريف للأمن الإقليمي ووصفه على أنه يعني: "تحقيق مستوى من الارتباط الأمني بين دول منطقة إقليمية معينة، بحيث يصبح أمن كل دولة فيها مرتبطاً وغير قابل للانفصال عن أمن بقية الدول الداخلة في النظام الإقليمي، ويتأثر أمن الدولة نتيجة ما يحصل لأمن دولة أخرى". (مجدان، 2015، ص 132).

يعرف الأمن الإقليمي، على أنه: (اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولاً إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها) (مدحت، 2003، ص 53). وهناك من يراه على أنه: (سياسة مجموعة من الدول، تنهي إلى إقليم واحد، تسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري-أمني لدول الإقليم لمنع أية قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم، على قاعدة التنسيق والتكامل الأمني والعسكري على جهاتها الداخلية) (مارتن و تيري، 2002، ص 69)، ويذهب ماغوري إلى الأخذ بمعيار التفاعلات الكثيفة والتي تدور بين مجموعة من الدول ذات التقارب الجغرافي كشرط أساسي للقول بتشكيل نظام إقليمي يحظى باعتراف خارجي وداخلي كنطاق متسم بتفاعلات متميزة (مارتن و تيري، 2002، ص 57).

بناء على التعاريف المقدمة يعمل الأمن الإقليمي على تأمين مجموعة من الدول داخلياً، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن، إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة، أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن إطار إقليمي واحد، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب، إنما بتوافق إرادات تنطلق أساساً من مصالح ذاتية لكل دولة، ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام.

### المطلب الثاني: نظرية مركب الأمن الإقليمي Regional Security Complex Theory

تركز نظرية مركب الأمن الإقليمي على محاولة شرح كيفية تقديم المستوى الإقليمي لأفضل تفسير للظواهر في العلاقات الدولية، ويعدّ (Barry Buzan) و (Ole Weaver) أن المفهوم الرئيسي الذي تقوم عليه النظرية هو المركب الأمني الذي يشير إلى الوضع الذي تكون فيه القضايا الأمنية للدول متصلة بعضها ببعض؛ أي عدم إمكانية النظر إلى أمنها بشكل يفصلها عن بعضها بعضاً من الناحية الواقعية، كما يتمحور مركب الأمن الإقليمي حسب (Barry Buzan) و (Ole Weaver) على تحقيق مستوى من الارتباط الأمني بين دول المنطقة، حيث يصبح أمن كل دولة فيها مرتبطاً وغير قابل للانفصال عن أمن بقية الدول الداخلة في النظام الإقليمي، فيرتبط أمن الدولة المحلي مع ما يحدث في الدول المجاورة التي تكوّن مفهوم المنطقة، فتتأثر ألياً بما يجري داخل البيئات الوطنية للفواعل الأخرى سواء تعلق الأمر بالاستقرار الأمني، أو الميل نحو النزعة العسكرية، أو زيادة النفقات العسكرية أو نشوب نزاعات أهلية أو تنامي الميول الانفصالية. (مجدان، 2015، ص 132).

يبرز دور نظرية مركب الأمن الإقليمي في تحليل الظاهرة الأمنية على المستوى الإقليمي، من خلال توفير نماذج لمركبات أمنية تعكس طبيعة التكتل المتواجد على مستوى كل نظام إقليمي، وهو ما يسمح بإمكانية وضع أطر نظرية تبرز احتمالات وضع سياسات أمنية مشتركة ضمن تكتل إقليمي معين، وهذا بناء على تحليل التفاعلات الداخلية وكذا ما بين الإقليمية، وتأثير الفواعل الخارجة عن الإقليم، حيث يؤكد باري بوزان على ضرورة دراسة التفاعلات بين الدول والروابط فيما بينها في مجال الأمن خاصة تلك القريبة جغرافياً أو التي تقع في أقاليم تتميز بفضوى ناضجة Anarchi mature دون إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية الفاعلة، حيث يمكن هذا التكتل الإقليمي من التعامل مع مختلف التهديدات رغم تنوع مصادرها، كبروز المسائل الطاقوية والبيئية والهجرة، والجريمة المنظمة والإرهاب، والعمل على تنظيم نفسها إقليمياً لمواجهة هذه التهديدات كونها تتقاسم كثيراً من الشؤون والاهتمامات الأمنية والمصالح المشتركة. (الحربي، 2008، ص 08)، ويمكن استقراء أمثلة واقعية توضح أهمية الاستقرار الأمني وعلاقته بالتكتل الإقليمي من خلال طرح مثال التكتلات الإقليمية في إفريقيا، حيث تشهد هذه الأخيرة نسبة ضئيلة من التعاون، فكثير من أقاليم القارة عرضة للنزاعات ما بين الدول وداخل الدول، وبروز نموذج الدولة الفاشلة FAILED STATE التي تتسبب في أزمات أمن إقليمية كما هو الحال في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي جراء أزمة انعدام الأمن في ليبيا.

بالإضافة إلى إسهامات باري بوزان في تفسير البعد الإقليمي للأمن نجد إسهامات كارل دويتش الذي تحدث عن مجتمع الأمن والذي يعدّ رداً على المعضلة الأمنية للواقعيين، فحسب دويتش هناك إمكانية للتعامل والاعتماد المتبادل بين الإقليم الواحد، حيث يُعرّف مجتمع الأمن بأنه: كيانات سياسية مندمجة اقتنع أعضاؤها بأن مشكلاتهم الاجتماعية المشتركة يمكن ويجب أن تحل عبر ميكانيزمات التغيير السلمي عن طريق إجراءات مؤسسة دون اللجوء إلى القوة المادية (Dario, 2006, p471)، ويحدد دويتش ثلاثة شروط أساسية لتشكيل مجتمع الأمن؛ وهي: (Dario, 2006, p472)

✓ تناسق القيم المركزية بين نخب الكيانات المشتركة بين هذه الدول.

✓ قدرة صنّاع القرار في هذه الكيانات على التنبؤ المشترك بسلوك بعضهم بعضاً.

✓ الاستجابة المشتركة والثقة المتبادلة بين شعوب الدول المعنية.

إنّ مجمل هذه التصورات النظرية والسياسية أظهرت ما أسماه الباحث باري شوشترز بنظرية الإقليم، وهي الفكرة التي أيدها المفكر بروس روسيت عن فكرته (السلام على الأجزاء) للدلالة على أهمية العمل الإقليمي كوسيلة جيدة لحفظ الاستقرار، وهو كذلك ما ذهب إليه جوزيف ناي من خلال دعوته إلى خلق مستوى ثالث بين الدول والنظام الدولي.

يُعدّ المركب الأمني المفهوم الرئيسي في الدراسة، والذي يشير إلى الوضع الذي تكون فيه القضايا الأمنية للدول متصلة ببعضها بعضاً، مستخدمة في تحليلها أنماط الصداقة والعداوة كمتغيرات مستقلة تحدد طبيعة العلاقات الأمنية، فالبنسبة لبوزان وويفر الأمن هو ما تصنعه الدول وفقاً لأنماط الصداقة والعداوة، كما أن الأمن الإقليمي يشتق من التفاعل بين البنية الفوضوية للنظام الإقليمي ونتائج ميزان

القوى من جهة، وبفعل ضغوط القرب الجغرافي من جهة أخرى، ماينتج لنا جملة من الديناميكيات الأمنية التي تتميز بخاصية اختراق حدود كل دولة، ليتم احتوائها عبر ترسيخ التعاون الأمني الإقليمي في إطار الاعتماد الأمني المتبادل، عوض الاعتماد على الذات في تحقيق الأمن عبر المستوى المؤسسي. (مصباح، 2011، ص329).

### المطلب الثالث: أهمية العامل الجغرافي في تعزيز بناء التصور الأمني الإقليمي

لقد شكل واقع ما بعد الحرب الباردة وانتهاء الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي نقطة انعطاف مهمة على صعيد الدراسات الأمنية، حيث تجدد النقاش واتسع بشكل يتجاوز الاهتمامات التقليدية القائمة على الصراع بين الدول، وبعث أطرا تحليلية قادرة على تفسير الديناميكية المعقدة للأمن في عالم ما بعد الحرب، فنهاية الحرب الباردة ولدت نظاما دوليا جديدا، حمل معه عديدا من التحولات، خاصة تلك المتعلقة بالثورة التكنولوجية والاتصالية، إلى جانب تقلص الحدود بين الدول، كما تزامن مع هذه التحولات ظهور تهديدات جديدة لمسألة الأمن، تندم بكونها تتجاوز حدود الدول، مما أدى إلى بروز ضرورة إعادة النظر في التصورات النظرية للأمن، وهي المرحلة التي وصفها "ستيفن وولت" بـ"مرحلة النهضة للدراسات الأمنية. (سالم، 1998، ص70)، فقد أثبتت تجربة الحرب الباردة أن المنظور الأمني الواقعي السائد لم يعد قادرا على التعامل مع طبيعة المسائل الأمنية ومصادر التهديد لفترة ما بعد الحرب، مما يستدعي الحاجة لإعادة النظر للبحث عن توسيع دائرة منظور الأمن حتى يتمكن من التماشي وطبيعة هذه المصادر الجديدة المهتدة للأمن من خلال توسيع مفهومه، فالتهديد ليس ذا مصدر عسكري سياسي فحسب، كما لم يعد يحتكر محورية الأداء على وحدات بعينها هي الدول، بل شمل التوسيع مستوياته الأفقية والعمودية معا (مارتن و تيري، 2002، ص369)، وهنا يبرز دور العامل الجغرافي في بناء التصور الأمني من خلال مستويات تحليل الدراسات الأمنية (الأمن القومي، والأمن الإقليمي، والأمن الدولي)، حيث يؤدي عنصر الجغرافيا في التحليل الأمني دورا مهما في تعزيز قيام المركبات الأمنية، فقسمت الدراسات الأكاديمية الأمن إلى مستويين؛ الأمن الداخلي والأمن الخارجي، والأمن الخارجي يشمل كل ما هو خارج حدود الدولة سواء كان قريبا منها جغرافيا (إقليمي) أو بعيدا عنها (دولي)، وقد طرحت عديد الانتقادات للدراسات الأمنية السابقة، والتي تركز على أساس أن الدولة هدفها الرئيس تحقيق أمنها القومي، لكن إذا كانت الدولة تبني تصورها لأمنها وترسم استراتيجيتها الأمنية على أساس متغيري التهديدات والانكشافات الجغرافية فإلى أي مدى ستتمكن الدولة لوحدها من الحفاظ على أمنها في ظل الأنماط الجديدة من التهديدات العابرة للحدود، واتساع نطاق مصادر التهديد الأمني، وتغير مضمون التهديدات الأمنية؟ (مصباح، 2011، ص330).

إنّ هذه التساؤلات التي تم طرحها تعبر عن مختلف التهديدات الأمنية الجديدة التي أصبحت تشكل هاجسا بالنسبة للدول، فلم يعد بمقدور الدولة الوطنية لوحدها تكريس أمنها وصيانتها بمفردها لعدة متغيرات داخلية وخارجية؛ من بينها تكلفة الأعباء الكبيرة للحفاظ على الأمن، فتعقد المسألة الأمنية واتساع رقعتها الجغرافية ربط أمن الدول بدرجة أمن واستقرار دول الجوار، وهو ما يمكن أن نطلق عليه بشبكة الأمن، بمعنى أن الدولة تتأثر سلبا وإيجابا بدرجة الاستقرار الأمني في إقليمها، ويرجع ذلك إلى أقلمة



التحديات الأمنية وعولمتها، فلم تعد الدولة بمعزل عما يحدث خارج حدودها، كما لم يعد بمقدورها حماية كامل حدودها الجغرافية، نتيجة عدة أسباب، وهو ما يجبرها على إعادة النظر في تصورها الأمني والدخول في تعاونات أمنية إقليمية (المركب الأمني). (مصباح، 2011، ص331)

أسهم تعقد المسألة الأمنية واتساع رقعتها الجغرافية في ربط أمن الدول بدرجة أمن واستقرار دول الجوار، وهو ما يمكن أن نطلق عليه بشبكة الأمن؛ بمعنى أن الدول تتأثر سلبا وإيجابا بدرجة الاستقرار الأمني في إقليمها، ويرجع ذلك إلى أقلمة التهديدات الأمنية وعولمتها، فلم تعد الدولة بمعزل عما يحدث خارج حدودها كما لم يعد بمقدورها حماية كامل حدودها الجغرافية لوحدها ما يدفعها لتنظيم نفسها إقليميا، حيث أن الدول التي تنتمي للمنطقة الإقليمية نفسها تتقاسم كثيرا من الاهتمامات الأمنية التي تجبرها على تبني تعاون أمني إقليمي للتعامل مع مختلف المظاهر الأمنية.

## المبحث الثاني:

### الأزمة في ليبيا: قراءة في تطور كرنولوجية الأحداث

شهدت ليبيا كغيرها من دول المنطقة العربية مع نهاية 2010 وبداية 2011 احتجاجات شعبية انطلقت من مدينة بنغازي شرق ليبيا مطالبة بإسقاط نظام القذافي، إلا أنه وخلافا للحركة الاحتجاجية في تونس ومصر أخذت الثورة في ليبيا منحى آخر، أدخل البلاد في موجة من العنف المسلح والفوضى الأمنية.

من خلال هذا المبحث سنحاول تتبع مسار تطور الأزمة الليبية بتقسيمها إلى مرحلتين:

#### المطلب الأول: المرحلة الأولى (2011.2015):

تمتد هذه المرحلة منذ إسقاط نظام القذافي إلى غاية اتفاق الصخيرات، فبعد وقوع مواجهة مسلحة بين نظام القذافي والشعب انتهت هذه الأخيرة بتدخل أجنبي تحت مظلة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 الذي يقضي بحماية المدنيين والحظر الجوي على ليبيا، ليتم إسقاط القذافي وقتله، وتولى المجلس الوطني الحكم مؤقتا ووضع خارطة طريق وفق الإعلان الدستوري المؤقت (23/أوت/2011)، كما طرح المجلس الانتقالي انتخابات المؤتمر الوطني العام في تاريخ 2012/07/07، حيث جرت الانتخابات وتسلم المؤتمر السلطة في 8 أغسطس 2012 من المجلس الوطني الانتقالي، وأدت حكومة علي زيدان اليمين الدستورية في 14/نوفمبر/2012 لتسحب منها الثقة بتاريخ 04/فبراير/2014 (الصواني، 2013، ص150)، كما تسببت عملية إلغاء دور المؤتمر الوطني بوصفه هيئة تأسيسية تنتخب لجنة صياغة الدستور من قبل المؤتمر الوطني بطريقة مباشرة، وجعل عملية صياغة الدستور بيد لجنة الستين في خلق جملة من التوترات أدت إلى إنهاء ولاية المؤتمر الوطني دون تحقيق أي نتائج، وإعلان تاريخ 25 جوان 2014 موعدا لإجراء انتخابات البرلمان الليبي، والذي لم يحل الأزمة السياسية؛ بل أسهم في تأزيم الوضع السياسي خاصة عند انعقاد المجلس بطبرق، وعدّ ذلك مخالفا للترتيبات الدستورية، ما أدّى إلى نشوب خلاف

قانوني نتج عنه نزع المحكمة العليا الشرعية عن مجلس النواب؛ وهو ما يعني بطلان الانتخابات التشريعية، وقد نتج عن هذا الوضع بروز تنازع على الشرعية بين تيارين: (الصواني، 2013، ص 167).  
 المؤتمر الوطني العام: استأنف المؤتمر عقد جلساته، وشكل حكومة إنقاذ وطني مستندا في ذلك إلى قرار بطلان الانتخابات واحتفاظه بالشرعية، وكان المؤتمر مدعوما من قبل عملية فجر ليبيا.  
 مجلس النواب: استمر المجلس في ممارسة صلاحياته مستندا في ذلك على الدعم الخارجي والاعتراف الدولي به، وكان المجلس مدعوما من قبل عملية الكرامة.  
 ويعكس التشردم الحاصل داخل التيارات السياسية حالة التفرقة والقتال الداخلي وغياب التوافق السياسي، ما أدى إلى الفشل في تهدئة الأوضاع، وهو ما يوضح ضعف التجربة والخبرة لدى جميع الفاعلين في إدارة المرحلة الانتقالية.

#### المطلب الثاني: المرحلة الثانية (2015.2019):

نتيجة للحرب الأهلية في ليبيا التي اندلعت منذ 2014 عقد الممثل الأممي مارتن كوبر مؤتمراً الصخيرات بتاريخ 17/ديسمبر/2015، ووقع على هذا الاتفاق اثنان وعشرون (22) برلمانياً ليبيا، ونصّ الاتفاق على:

- تشكيل المجلس الأعلى للدولة.

- تشكيل حكومة وفاق وطنية.

بدأ العمل بالاتفاق من معظم القوى الموافقة عليه في 6 أبريل 2016، وترأس فائز السراج المنتهي إلى التحالف القومي الوطني حكومة الوفاق الوطني، واتخذت من العاصمة طرابلس مقراً لها، تستمد شرعيتها من الاتفاق، وتكمن عناصر قوة حكومة الوفاق في وجود البنك المركزي الليبي في طرابلس، وبالتوازي مع ذلك والأهم منه تحكمها في موارد النفط، حيث إن بيع النفط الليبي هو اختصاص أصيل للمؤسسة الوطنية للنفط التابعة لها، والموجودة في طرابلس، والتي يتعامل معها المجتمع الدولي بموجب اعترافه بشرعية حكومة الوفاق. (لخضاري، 2020، ص 06)

في ديسمبر 2017 عدّ خليفة حفتر أن الاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات بالمغرب قد انتهت صلاحيته ومعه ولاية حكومة الوفاق الوطني، وهو ما زاد من تأزم الوضع، وأدخل جميع الأطراف في حرب أهلية أخرى، حيث يتواجد في الأزمة الليبية عدة أطراف داخلية رئيسة تتداخل معها أطراف إقليمية ودولية متعددة مُقسمة على النحو التالي:

على مستوى السلطة التنفيذية	على مستوى السلطة التشريعية	على مستوى القوات المسلحة
حكومة الوفاق الوطني: يقودها فائز السراج. منبثقة عن اتفاق الصخيرات	المجلس الأعلى للدولة مقره بالعاصمة طرابلس والمنبثق عن اتفاق الصخيرات.	الجيش الليبي: تحت قيادة اللواء خليفة حفتر، يتخذ من قرية الرجمة ضواحي مدينة بنغازي مقراً له.



القوات المسلحة الليبية قائدها فائز السراج.	مجلس النواب: تم انتخابه في يونيو 2014، مقره بطبرق شرق البلاد.	حكومة عين البيضاء مقرها بمدينة البيضاء شرق البلاد يقودها عبد الله الثني.
---	---	--

### شكل رقم (01)

عنوان الجدول: الانقسام البنيوي على مستوى المؤسسات في ليبيا

المصدر: من إعداد الباحثة

### المبحث الثالث:

### تداعيات الأزمة الليبية وفق المنظور الإقليمي للأمن

يتمحور الجانب النظري للدراسة حول فرضية رئيسة، تعمل الورقة البحثية على إثباتها، فقد صار من المستحيل البحث عن أمن الدولة والفرد بمعزل عن الأمن الإقليمي، كما لا يوجد أمن إقليمي بمعزل عن الأمن القومي والدولي، حيث إن أمن وحدة معينة ضمن النظام الأمني الإقليمي أو عدمه يؤثر إيجاباً أو سلباً على باقي وحدات النظام، وهو ما يعد أحد أهم عوامل الإنتاج الأمني المتبادل بين أطراف المنطقة، فمنذ اندلاع الثورة في ليبيا وجدت الأطراف الإقليمية نفسها معنية بما يجري في الداخل الليبي، فعلاقات الترابط وعلاقات التأثير التي تتفاعل في إطار الاعتماد الأمني المتبادل تخترق الحدود الوطنية وتؤثر في بيئات الدول الأخرى. من خلال هذا التحديد المفاهيمي للأمن يصبح أمن كل دول الجوار الإقليمي لليبيا مرتبطاً وظيفياً وسببياً بأمن ليبيا، بحيث تصبح آليات مخرجات الأزمة الليبية هي مدخلات للدول المجاورة، وبناءً عليه تُعدّ الأزمة في ليبيا من أبرز نماذج الأزمات الإقليمية التي ضربت المنطقة بعد الربيع العربي، وتتجلى صور تداعيات اللاأمن في ليبيا على الأمن الإقليمي فيما يلي:

#### المطلب الأول: نمو تجارة السلاح

إنّ تدفق السلاح الليبي لدول الإقليم يُعدّ إحدى مخرجات الأزمة الليبية، هذه الأخيرة التي غدت المنافسات الإقليمية بين محور القاهرة - أبو ظبي/أنقرة - الدوحة وعملت على تأجيجها، أين يعمل كل طرف على دعم الموالي له سياسياً وعسكرياً، وبالتالي فتحت قنوات إمداد بالأسلحة من هذا الطرف أو ذاك، نتيجة لذلك برزت تجارة السلاح عن طريق تجار مدينين ليتطور إلى تشكل شبكات تهريب معقدة تنشط على حدود البلاد البرية التي تزيد على أربعة آلاف (4000) كلم، حيث وصلت هذه الأسلحة إلى نقاط توتر عديدة في مالي ونيجيريا والسودان وإفريقيا الوسطى وتونس والجزائر وغيرها من الدول المجاورة، وتشير عديد المعلومات بأن السلاح الليبي المهرب المقدر بأكثر من خمسة ملايين (5000000) قطعة قد وصلت إلى أربعة عشرة (14) دولة، وهو ما يُعدّ تحدياً أمنياً كبيراً. (اميجن، 2014). وفي هذا الصدد تؤكد عديد التقارير الأمامية خطورة انتشار السلاح الليبي، وتؤكد على تحول ليبيا إلى بؤرة لتصدير السلاح نحو دول الجوار

الإقليمي، ولعل التقرير الذي أصدره الرواندي إيوجين جاسانا ومجموعة خبراء من الأمم المتحدة بأن الانفلات الأمني الناتج عن تناحر الميليشيات المسلحة جعل من ليبيا مصدرا رئيسا للتجارة غير المشروعة للأسلحة ويتم تهريبها إلى أربعة عشرة (14) بلدا، وقد تم تسليم هذه التقارير إلى دول المنطقة من أجل حثها على مزيد من التعاون والتنسيق الأمني والسياسي لاحتواء الآثار الأمنية لتهريب الأسلحة، وعلى الاستقرار الإقليمي والدولي. كما أكد التقرير على ضعف المراقبة الحدودية، حيث لاحظ الخبراء الأمميون أن عناصر مسلحة تسيطر على أغلبية مخازن الأسلحة التي تشكل مصدرا رئيسا في تغذية النزاعات الأهلية والإقليمية، وذلك بسبب سيطرة جماعات التهريب والجريمة المنظمة بتواطؤ من الميليشيات المسلحة على معظم مراكز تخزين الأسلحة الليبية، والتي اتسعت آثارها عبر حدود طويلة لتشمل المستوى الإقليمي وما بين الإقليمي (اميجن، 2014).

تضمن تقرير أعدّه فريق من خمسة خبراء لدى الأمم المتحدة ينسق عملهم الخبير الإقليمي خليل مسن معلومات مهمة للغاية حول عملية نقل السلاح، مستدلا في تقريره بعملية نقل السلاح الليبي نحو مالي، أين نقل الطوارق معهم أثناء فرارهم من ليبيا سنة 2011 الأسلحة، واستطاعت الحركة الوطنية لتحرير الأزواد تخزين كميات كبيرة من هذه الأسلحة في منطقة غاو وضواحيها، وفي جبال أدرار إيفوغاس، كما أكد التقرير على أن عملية نقل الأسلحة يشارك فيها عديد من الجهات الفاعلة بما في ذلك حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، وتنظيم المرابطون، وخلايا مرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعة أنصار الدين. كما أن الأسلحة لم تعد مطلوبة من قبل الجماعات الإرهابية فقط؛ بل حتى جماعات التهريب (المواشي والوقود والمواد الغذائية والمعادن ومواد أخرى). (دريسي، 2018، ص 24) وبحسب تقرير مكمل نشرته لجنة العقوبات على ليبيا فإنه توجد أدلة واضحة على خروج كميات كبيرة من الأسلحة الليبية أثناء الثورة وبعدها، وهو ما أوجج النشاط الإرهابي والإجرام المسلح والنزاعات المحلية خاصة بمالي، كما تتهم الولايات المتحدة الأمريكية عدة دول برعاية عمليات نقل الأسلحة إلى المعارضة الليبية، وبعد ذلك إلى خارج ليبيا. (رحايل بودودة، 2016، ص 96)

#### المطلب الثاني: تعميق الأزمات الإثنية والصراعات الداخلية للمنطقة

أسهم نمو وازدهار التجارة غير الشرعية بالمناطق المجاورة لليبيا -خاصة تلك التي تعاني من هشاشة أمنية- في تعميق الأزمات الإثنية والصراعات الداخلية، فقد أسهم توفر الأسلحة المتأتية من ليبيا في تغذية حركات التمرد في الجوار الإقليمي، وارتفعت مطالب الحركة الوطنية لتحرير الأزواد؛ وهي منظمة عسكرية تشمل مجموعات قبلية عبر الحدود، ولها صلة مباشرة مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، من الحكم الذاتي إلى المطالبة بالانفصال عن دولة مالي بعد تفجر الأزمة الليبية، حيث مكن السلاح الليبي حركات التمرد الطارقية من السيطرة على شمالي مالي، وإدخال المنطقة في حرب أهلية أعقبتها دخول القوات الفرنسية والإفريقية إلى المنطقة بحجة طرد الإرهابيين. (اميجن، 2014، ص 04)

وبعد إسقاط النظام ظهرت "هجرة عكسية" للمقاتلين الطوارق (هذه الأقلية التي عمل القذافي على استوعابها واستخدام أفرادها في الحروب التوسعية بهدف الضغط على دول الساحل الإفريقي) من ليبيا إلى مواطنهم الأصلية (مالي والنيجر بشكل خاص)، مدججين بالسلاح والعتاد الحربي المتطور، ولم يبق

أمامهم اختيار آخر بعد انهيار نظام القذافي. وهو ما زاد من حدة المشكلات الاجتماعية، وتغذية الصراعات القائمة في منطقة الساحل الإفريقي. (فرقاني، 2015). وتعدّ أزمة مالي من أكثر الأزمات حدة خاصة منطقة الأزواد شمال مالي المتشكلة من تمرد حركة الطوارق ذات المطالب الانفصالية. فارتفعت مطالب الحركة الوطنية لتحرير الأزواد وهي منظمة عسكرية تشمل مجموعات قبلية عبر الحدود ولها صلة مباشرة مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من الحكم الذاتي إلى المطالبة بالإنفصال عن دولة مالي، حيث مكن السلاح الليبي حركات التمرد الطارقية من السيطرة على شمالي مالي. (اميجن، 2014، ص 06).

أما عن النيجر فقد عانت هي الأخرى من صراعات مع الطوارق، وقد أسهم هذا الصراع في إضعاف الوضع الداخلي، خاصة في ظل وجود انقسام حاد بين الشمال والجنوب، والتنافس العرقي بين الأقليات، والتميش الاقتصادي والسياسي والتجارة غير الشرعية، وهي عوامل ساعدت على عدم الاستقرار في المنطقة، وعمدت إلى العنف لتغيير الوضع القائم، ومع دخول تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على الخط، ومن حولها شبكات التهريب والجريمة المنظمة، ومعسكرات الاككتاب والتدريب، والمتاجرة بالسلاح والمخدرات والسيارات والسجائر، والاتجار بالبشر، والهجرة السرية. كلها عوامل حولت شريط الساحل المتأزم أصلاً من منطقة رمادية خارجة عن السيطرة إلى برميل بارود آخذ في الانفجار. (فرقاني، 2015).

### المطلب الثالث: زيادة التنسيق بين الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة

في ظل تطور الجريمة المنظمة في ليبيا بعد 2011 وعملها على نقل نشاطاتها إلى المناطق المجاورة، من خلال إمداد الجماعات الإرهابية بما تحتاجه من سلاح أو مال، وعلى سبيل المثال لا الحصر وصلت إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ترسانة من الأسلحة، مستعينا في ذلك بالمهربين والتجار غير الشرعيين، وهو ما ساعد على زيادة التنسيق بين الجانبين، حيث قامت جماعة المرابطون بقيادة مختار بلمختار بهجمات على مجمع أمناس الهيدروكربوني في شرق الجزائر في يناير 2013 الذي تسبب في مقتل أربعين (40) عاملاً أجنبياً، وهجوم فندق راديسون بلو بالبندق في بامكو بمالي في نوفمبر 2015 الذي خلف اثنين وعشرين (22) قتيلاً، وتنفيذ هجوم على فندق سبلينديد في واغادوغو بعاصمة بوركينا فاسو، حيث أسفر عن مقتل عشرين (20) شخصاً في يناير 2016، كما هاجم المرابطون أكاديمية عسكرية ومنجم يورانيوم مملوكا لفرنسا في النيجر. (جودة وكورتيس، 2013)

كما أن عملية التهريب لا تشمل تجارة الأسلحة فحسب، إنما تقف وراءها أنشطة أخرى (تجارة المخدرات، والتجارة بوقود المركبات)، وهذا في إطار عملية التكامل غير المعلن بين جماعات التهريب والجماعات الإرهابية، وهو ما أشار له (Paul violtti) و (Mark kauppi) عندما تحدثا عن الجريمة المنظمة في أمريكا الوسطى، وماينجر عن ذلك من تهديدات لأمن المنطقة ككل.

فالأخطار الأمنية المترتبة عن تزايد التهريب كارتفاع مستوى التجارة غير الشرعية، امتدت لتشمل المستوى الإقليمي، حيث يشير التقرير الأمني الأممي إلى أن أربعة عشرة (14) دولة تضررت من تجارة الأسلحة، ومختلف التجارة غير الشرعية عبر مختلف وسائل التهريب، وهو ما يغذي الصراعات في المنطقة، فضعف الدولة في ليبيا وغياب مؤسسات الأمن شكل أرضية خصبة لنمو عصابات الجريمة المنظمة.

وتزايد أنشطتها، وتطور علاقاتها مع الجماعات الإرهابية، وهو ما يصب في فائدة الأنشطة الإرهابية، حيث حذرت الأمم المتحدة من وصول أسلحة ليبية إلى جماعة بوكو حرام المتشددة في نيجيريا. كما أشار التقرير الخاص بالأمم المتحدة إلى أن بعض السلطات تعتقد أن جماعة بوكو حرام المتشددة تقيم علاقات متنامية مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي. كما قدم فريق من الخبراء التابع للأمم المتحدة تقريراً بوجود نقل غير مشروع للأسلحة، والتي تهرب إلى دول الجوار، فضلاً عن عديد من دول غرب إفريقيا والقرن الإفريقي. ومحاولة الجماعة الإرهابية الاستفادة من هذا التهريب، وأشار منسق مكافحة الإرهاب لدى وزارة خارجية الولايات المتحدة في تقريره السنوي الذي قدم سنة 2011 إلى أن المحاولات المتكررة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بنقل الأسلحة من ليبيا وإليها نحو شمال مالي وجنوب الجزائر قد فشلت جزئياً بسبب تأمين الحدود جزئياً بين الجزائر والنيجر. (رحايل بودودة، 2016، ص 98).

#### المطلب الرابع: تحول ليبيا إلى بؤرة مركزية للصراع الإقليمي والدولي

إنّ النزاع في ليبيا سرعان ما تم تدويله في شكل تدخل أجنبي تحت مظلة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973، الذي يقضي بحماية المدنيين، والحظر الجوي على ليبيا، لكن من المعروف أن «حلف الناتو» الذي أوكلت له مهمة تنفيذ هذا القرار، تقوده الدول الغربية الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا، الساعية أصلاً إلى التدخل في ليبيا للمحافظة على مصالحها وتوسيعها، حيث أصبحت ليبيا ساحة جديدة للصراع بين القوى الإقليمية والدولية، وذلك في ظل فشل جهود المجتمع الدولي في إيجاد حل سياسي للأزمة الليبية، واتجاه بعض القوى الإقليمية والدولية إلى تكثيف دعمها العسكري للطرفين المتصارعين في ليبيا، في انتهاك لحظر التسليح المفروض على ليبيا منذ عام 2011، وهو الأمر الذي ستمتد تداعياته السلبية إلى المنطقة، وترى جميع الدول المجاورة لليبيا أن التدخل الأجنبي يعدّ مساساً بسيادة دول الجوار (باستثناء مصر)، ولا يعطي حلاً لKبل يزيد الأوضاع تأزماً، كما قد يؤدي التدخل الأجنبي في قضايا المنطقة إلى خلق مناخ مناسب لتوسع نشاط القاعدة في المغرب العربي وشمال إفريقيا (مثل ما حصل في العراق)، لأن هذا التدخل الغربي سيعطي مبرراً لنشاط الجماعات الجهادية المعادية للغرب، بالإضافة إلى جو الفوضى السائد في ليبيا نتيجة الحرب الأهلية، وهي عوامل ستوفر البيئة المناسبة لنشاط هذه الجماعات المتطرفة. (ديدي، 2011، ص 05).

بالإضافة إلى أن بعض الدول الغربية خاصة روسيا وأمريكا تسعى إلى إنشاء قواعد عسكرية من خلال الاتصالات السرية مع النظام القائم، سواء مع خليفة حفتر الذي يمثل الشرق أو مع حكومة الوفاق الوطني في الغرب الليبي، هذه الأخيرة (القواعد العسكرية) التي تهدد الأمن الإقليمي وتدفع إلى توترات مستقبلية. (بن حوى ومقدم، 2018، ص 177).

## المبحث الرابع:

### الجهود الإقليمية لتسوية الأزمة الليبية

يعدّ مفهوم الحدود من أبرز المفاهيم التي راجعتها مدرسة كوبنهاغن، حيث تم التحول من مفهوم الحدود الصلبة إلى مفهوم الحدود اللينة، وهذا بسبب كثافة مصادر التهديد الأمني وتنوعها، وسهولة اختراقها للحدود الوطنية، فقد أكد باري بوزان وزميله على تآكل تلك الحدود والتمايزات التقليدية بين البيئة الوطنية ونظيرتها الإقليمية، ما يجعل الدولة الوطنية معنية بشكل وثيق بما يجري خارج حدودها ضمن نطاقها الإقليمي.

بناءً عليه وبالرجوع إلى حالة الدراسة وجدت أن الأطراف الإقليمية معنية بما يجري في الداخل الليبي، أين ظهرت الحاجة الأمنية المتزايدة للتنسيق الأمني بين دول المنطقة الإقليمية خاصة الجزائر وتونس ومصر، حيث تمتلك كل هذه الدول فاعلية أكبر في حل الأزمة الليبية، كونها المتضرر الرئيس والمباشر لما يحدث في ليبيا، لذلك تسعى دول الجوار الليبي من أجل تحقيق الاستقرار في ليبيا، وحث الأطراف الليبية المتصارعة على إيجاد حل يُبقي ليبيا دولة موحدة، وينهي حالة العنف واللااستقرار التي تجتاح البلاد.

#### المطلب الأول: المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية

تنطلق المقاربة الجزائرية تجاه تسوية الملف الليبي من عدة اعتبارات جيواستراتيجية تؤهلها لتأدية دور محوري في حل الأزمة، وترتكز المقاربة الجزائرية على ثلاثة مبادئ أساسية: (بن لخرمش، 2017، ص 309. 308).

**أقلمة الحل:** تؤمن الجزائر أن احتواء التهديدات التي يواجهها الأمن في منطقتها الإقليمية هو مهمة تقع على عاتق دول الإقليم، وذلك بوصفها المعني المباشر بالتبعات السلبية لحركية الأزمة، على الرغم من ضعف بعض الدول (خاصة الساحلية منها)، إلا أن هذا ليس مبرراً لتملص هذه الدول من مسؤوليتها، وهو ما أكد عليه وزير الشؤون الخارجية "رمطان لعمامرة" بأن البلدان المجاورة لليبيا هي أكثر احتياجا لليبيا عندما تكون في سلام مع ذاتها كما هو الحال مع غيرها، محذرا مما قد ينجم عن أي فراغ سياسي "Political vacuum" في ليبيا على أمنها وعلى أمن دول الإقليم.

**التعاون بدل التدخل:** يعد هذا المبدأ تجسيدا لأهم مبادئ السياسة الخارجية للجزائر، وهو احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وقد التزمت الجزائر بهذا المبدأ في محاولاتها لتسوية الأزمة الليبية من خلال جمع وجهات نظر الفرقاء الليبيين بالاستناد إلى مبدأ الحوار الإيجابي، ما يفسر التزام الجزائر بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، موقفها المتسم بالثبات على الحياد والوقوف على المسافة نفسها من مختلف أطراف النزاع في ليبيا منذ انطلاق الثورة الليبية.

**التسوية السلمية للأزمة:** أكدت الجزائر منذ اندلاع الأزمة في ليبيا على مبدأ الحل السلمي للأزمة، ورفض كل الخيارات العسكرية، كما رفضت الجزائر فكرة التدخل في ليبيا بحجة محاربة الجماعات الإرهابية، وهو ما أكدت عليه منذ جويلية 2014، وانقسام الحكومة إلى حكومتين متناحرتين من خلال

الدعوة إلى المصالحة الوطنية وإقامة حوار شامل بهدف إيجاد تسوية سياسية «Political settlement»، وقد كانت الجزائر من الدول القليلة التي رفضت من حيث المبدأ تدخل حلف الناتو في ليبيا لإسقاط نظام القذافي عام 2011، لإدراكها بتعقيدات الوضع الليبي الداخلي.

أما من الناحية الميدانية فقد تجسدت محاولات التسوية في:

1. قادت الجزائر في ديسمبر 2015 اجتماعات ضمت كل من مصر وتشاد والنيجر وتونس وليبيا، تم التأكيد فيها على الحل السياسي المقترح من قبل الأمم المتحدة.

2. عقد اجتماع في 10 و11 مارس 2015 حضره كل من الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا برنادينو ليون والممثلة السامية للإتحاد الأوروبي المكلفة بالشؤون الخارجية والسياسة والأمنية فديريكا موغبريني إضافة إلى ممثلين من الأحزاب السياسية وناشطين حقوقيين.

3. استقبلت الجزائر في 13 حزيران/يونيو 2020، رئيس مجلس النواب الليبي في طبرق عقيلة صالح، حيث أكدت الجزائر خلال استقبال صالح موقفها الداعي إلى الحوار بين الأشقاء الليبيين من أجل الوصول إلى حل سياسي بوصفه السبيل الوحيد الكفيل بضمان سيادة الدولة الليبية ووحدتها الترابية.

4. تتجسد الإرادة الجزائرية في تسوية الملف الليبي من خلال تصريحات الرئيس الجزائري، والعمل على جعل الأزمة الليبية مدخلا لعودة الجزائر إلى الفعل والتأثير الدولي والإقليمي ومنطلقا لها بعد فترة من التوازي والتراجع الدبلوماسي نتيجة جملة من الظروف السياسية الداخلية التي مرت بها، ويعد بيان الرئاسة -الصادر عقب استقبال رئيس الجزائر لرئيس حكومة الوفاق الوطني بتاريخ 06 يناير 2020 الذي عدّ طرابلس خطأ أحمر- انعكاسا للاهتمام الذي توليه الجزائر للملف الليبي (لخضاري، 2020، ص 06).

#### المطلب الثاني: المقاربة التونسية

في الوقت الذي كانت تبحث فيه تونس عن إعادة التوازن لوضعها الداخلي وإعادة بناء مؤسساتها في مرحلة انتقالية، وكان الاستقرار أهم احتياجاتها، أنهكها الوضع الأمني في ليبيا، ما دفعها إلى اتخاذ جملة من المبادرات تميزت بتنظيم مجموعة من اللقاءات؛ منها ما جمع الليبيين فيما بينهم، ومنها ما جمع دول الجوار الليبي الجزائر ومصر على الخصوص، وترتكز المقاربة التونسية على رفض التدخل العسكري الأجنبي لأنه يمس سيادة ليبيا، ومنه سيادة المنطقة بأسرها، وفي مقابل ذلك عملت تونس على دعم عملية التسوية السياسية السلمية، والإقرار بأن الشأن الليبي هو شأن كل الليبيين، وتتجسد المقاربة التونسية في تسوية الأزمة الليبية من خلال تشجيع التعاون الإقليمي، حيث تحدث الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي ووزير خارجيته خميس الجهنناوي في أكثر من مناسبة عن رغبة تونس في إيجاد توافق تونسي-جزائري-مصري حول سبل احتواء الانقسام السياسي بين جبهة طبرق وجبهة طرابلس على قاعدة اتفاق شامل يحفظ وحدة البلاد، ويضمن استقرارها بشكل نهائي. كما قامت تونس بعقد اجتماع يجمع كل من وزراء خارجية تونس والجزائر ومصر في 20 فبراير 2017، وإعلان مبادرة تقوم على مواصلة السعي الحثيث لتحقيق المصالحة الشاملة في ليبيا دون إقصاء في إطار الحوار الليبي، بمساعدة من الدول الثلاث وبرعاية الأمم المتحدة. (السنوسي، 2017، ص 10)



أما على المستوى الأمني فقد ركزت تونس على منظومة أمنية وقائية تتمثل في عازل ترابي على الشريط الحدودي، وتجهيزات عسكرية وأمنية، وطائرات دون طيار، وكاميرات مراقبة لكشف تحركات الخلايا الإرهابية. (السنوسي، 2017، ص 10)

### المطلب الثالث: المقاربة المصرية

يعد الملف الليبي لدى الدولة المصرية قضية أمن قومي، حيث تركز المقاربة المصرية على أن التدخل العسكري الخارجي يمثل خطوة لبناء الجيش الليبي ومكافحة الإرهاب، فقد تأسس الموقف المصري تجاه ليبيا على بناء علاقات وثيقة مع مكونات "عملية الكرامة" بوصفها عملية عسكرية تهدف إلى بناء نظام سياسي، يقوم على محورية دور "الجيش الوطني الليبي" في إنجاز مهام المرحلة الانتقالية، فلم تتخلى مصر عن دعم اللواء المتقاعد خليفة حفتر والشرق الليبي، لكن دون أي اعتراض على مشروعات الأمم المتحدة لخطط ومبادرات التسوية السياسية، أو الصراع مع أي من الدول حول الملف (عقل، 2019).

عبّرت السلطة السياسية في مصر عن سياستها في مواقف كثيرة وعبر عديد من المؤشرات والممارسات منها (عقل، 2019، ص 24):

1. اجتماعات دول الجوار في تونس في 12 يوليو 2014، والعمل على وضع خطة مشتركة لوقف مسار عملية "فجر ليبيا" بوصفها تهديداً للأمن الإقليمي.
2. زيارة رئيس الوزراء المصري إبراهيم محلب إلى تشاد في أبريل 2014، حيث تمحورت الزيارة في دراسة الوضع الليبي خاصة مع الاتهامات التي يوجهها الرئيس التشادي إدريس ديبي لليبيا بأنها معقل للحركات المسلحة التي تسهم في زعزعة الاستقرار في بلاده، وهو ما ينبى بوضوح أن الملف الليبي صار أحد أهم أولويات النظام المصري.
3. تقديم عدة مساعدات غير مباشرة لفريق عملية الكرامة، وهو ما كشف عنه مصدر عسكري ليبي، حيث دخلت نحو 20 شاحنة مصرية محملة بذخائر أسلحة ثقيلة متنوعة، تم نقلها على دفعات إلى القوات الموالية لحفتر في مطار بنينا والقاعدة الجوية بها، ومعسكر الرجمة.
4. تسهيل اجتماعات مجلس طبرق في القاهرة، وتوفير الإسناد السياسي لمجلس النواب (طبرق)، وعمل عدة لقاءات بين الجانبين أهمها زيارة عبد الله الثاني لمصر بتاريخ 01 أكتوبر 2014.
5. توظيف التعاون مع فرنسا والإمارات في تكوين إطار دولي، يعزز مسار التدخل العسكري في ليبيا، وكانت ذروة هذا التوجه في دعوة وزير الدفاع الفرنسي إلى مواجهة خطر الإرهاب في الجنوب الليبي، ومنعه من الانتشار في شمال البلاد، حيث طالب عبد الفتاح السيسي، خلال لقائه وزير الدفاع الفرنسي جان إيف لودريان المجتمع الدولي بالوقوف ضد من "يساندون قوى التطرف والإرهاب"، كما أكد الرئيس المصري السيسي على "أهمية مساندة الحكومة الجديدة برئاسة عبد الله الثاني والبرلمان الليبي المنتخب المعبر عن إرادة الشعب الليبي". (عقل، 24، ص 10)

## الخاتمة:

ساهمت الجهود الفكرية لكل من باري بوزان وأول ويفر في اقتراح قراءة جديدة لمفهوم الأمن من خلال توسيع مستوياته مع التركيز على المستوى الإقليمي، هذا المستوى الذي أخذ أهمية كبرى مع توسع دائرة التهديدات الأمنية وطبيعتها العابرة للحدود، وصعوبة مواجهتها بصفة منفردة، أين تترك آثارا واضحة على أمن الدولة واستقرارها بسبب طبيعتها العابرة للأوطان، وهو ما جعل أمن الدول مرتبطا ارتباطا وثيقا بحيزها الجيوسياسي، حيث من الصعب حفظ أمن دولة ما بمعزل عن أمن الدول المجاورة لها، وذلك من خلال إقامة منظومة أمنية تعاونية تمثل آلية مهمة لهندسة الأمن الإقليمي.

بالرجوع إلى حالة الدراسة (الأزمة الليبية) وإجابة عن الإشكالية المحورية فقد شكل العامل الجغرافي وبفعل مبدأ الاختراق الأمني دورا مهما في انتقال مختلف مخرجات الأزمة الأمنية في ليبيا (الإرهاب، والجريمة المنظمة، والتدخلات الخارجية... إلخ) إلى دول الجوار، وهو ما جعل الأطراف الإقليمية تجد نفسها معنية بما يجري في الداخل الليبي، وحوّل القضية إلى قضية إقليمية محورية بسبب أن الديناميكيات الأمنية المختلفة لا تبقى حبيسة الحدود الوطنية للدولة، إنما تخترق الجغرافيا الوطنية لتشمل المنطقة، وفي بعض الأحيان تتمدد لتشمل المستوى ما بين المناطق. وفي هذا الإطار أسهمت الأزمة الليبية وما تشهده من تردّد للحدود، ووضع أمني غير مستقر في زيادة تغذية مختلف التهديدات الأمنية الموجودة في المنطقة خاصة بالمناطق التي تعاني من هشاشة أمنية.

## الإحالات والمراجع:

1. *Dario Batistella .(2006). Théories des Relations Internationales .paris: ,press des science politiques.*
2. السنوسي بسيكري. (2017). الأزمة الليبية ودول الجوار: مواقف وحسابات. مركز الجزيرة للدراسات، (10).
3. اميرة رحيل بودودة. (2016). التحول الديمقراطي في ليبيا وتداعياته على دول الجوار الإقليمي: المركب الأمني الإقليمي كمقاربة تفسيرية. مجلة دراسات وأبحاث (22).
4. أيوب مدحت. (2003). الأمن القومي العربي في عالم متغير. القاهرة: مركز البحوث العربية.
5. بن لمخربش أسماء (جوان، 2017)، دور المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار الإقليمي: حالي ليبيا ومالي، مجلة الفكر، العدد 17. (309.308).
6. حنان دريسي. (2018). الإنعكاسات الأمنية للأزمة الليبية على دول الجوار: تجارة السلاح أنموذجا. مجلة البحوث السياسية والإدارية (10).
7. زروقة صالح سالم. (1998). أثر التحولات العالمية على مؤسسات الدولة في العالم الثالث. مجلة السياسية الدولية (122).
8. سليمان عبد الله الحربي. (2008). مفهوم الأمن: مستوياته، صيغته، تهديداته. المجلة العربية للعلوم السياسية.
9. صلاح الدين شيخ. (2003). منهجية البحث العلمي للجامعيين. الجزائر: دار العلوم.
10. عامر مصباح. (2011). نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية. الجزائر: دار الكتاب.
11. عبيد اميجن. (2014). انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في افريقيا. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

12. عمار بوحوش، ومحمد الذنبيات. (1995). نماج البحث العلمى وطرق إعداد البحوث. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .
13. غريفش مارتن، واوكالاهان تيرى. (2002). المفاهيم الأساسية فى العلاقات الدولية. الامارات: مركز الخليج للأبحاث.
14. فتيحة فرقانى. (2015). تأثير التعدد الإثنى فى الإستقرار السياسى والأمنى فى شمال إفريقيا: دراسة حالة الطوارق فى مالى إثر الحرب الليبية. تاريخ الاسترداد 09 12، 2020، من <https://bit.ly/32uQI7h>
15. مارك جودة، وحفصة =كورتيس. (15 11، 2013). الصراع الغربى فى ليبيا أطلق الإرهاب إلى 14 دولة. تاريخ الاسترداد 09 05، 2020، من <https://bit.ly/2j078JD>
16. محمد مجدان. (2015). تحليلات النظم فى العلاقات الدولية. الجزائر: دار هومه للنشر والتوزيع.
17. محمد يوسف الصوانى. (2013). ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
18. منصور لخضارى. (2020). الرؤيتان الجزائرية والتونسية لازمة اليبية. مركز الجزيرة للدراسات.
19. ولد السالك ديدى. (2011). مخاطر استمرار النزاع فى ليبيا على التحول الديمقراطى فى منطقة المغرب العربى (المجلد 06). مصر: مركز الدراسات المتوسطة والدولية. مصر.
20. زياد عقل. (2014 أكتوبر، 24). تطورات الأوضاع فى ليبيا: أبعاد ادور المصرى وتداعياته 10. المعهد المركزى للدراسات السياسية والإستراتيجية، 10.

